View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk

brought to you by CORE

provided by Munich Personal RePEc Archive

Munich Personal RePEc Archive

The Algerian university and the challenges of elite formation in the age of knowledge economy

Mohammed DEHANE

university of Constantine2

March 2017

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/92007/
MPRA Paper No. 92007, posted 6 February 2019 06:01 UTC

الجامعة الجزائرية وتحديات تكوين الكفاءات في عصر اقتصاد المعرفة

د. دهان محمد

جامعة قسنطينة2، (الجزائر)

Mohammed.dehane@univ-constantine2.dz

الملخص :

يهدف هذا المقال إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي عموما والجامعة الجزائرية خصوصا في تكوين وتنمية الكفاءات في ظل التحول إلى مجتمع المعرفة، على اعتبار أن الجامعات هي المؤسسات المسؤولة عن إنتاج الكفاءات التي يحتاجها سوق العمل كما وكيفا. ومما لا شك فيه أن ما يتطلبه سوق العمل من الموارد البشرية في عصر مجتمع المعرفة يختلف اختلافا كبيرا عما كان يتطلبه في عصر المجتمع الصناعي أو في عصر المجتمع الزراعي، وأن تجاوز هذه التحديات هو السبيل الأمثل للانتقال إلى اقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة، مهام الجامعة، تكوين الكفاءات.

Abstract:

This article aims to identify the most important challenges facing higher education institutions in general and the University of Algeria, especially in the formation and development of elite in the context of the transition to the knowledge society, considering that universities are the institutions responsible for the production of competencies needed by the job market as well as the quality. There is no doubt that the human resources required by the labor market in the age of the knowledge society are significantly different from what was required in the age of the industrial community or in the age of the agricultural community, and that overcoming these challenges is the best way to move to the knowledge economy.

Keywords: knowledge society, knowledge economy, university tasks, elite formation.

المقدمة

تعد الجامعات ركنا أساسيا من أركان بناء الدول العصرية، لأن عملية التعليم عموما والتعليم الجامعي على وجه الخصوص تحمل في طياتها أبعاد متعددة: اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالإضافة إلى كونه عملية مستمرة لا ترتبط بزمان ومكان معين، وفي ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم نحو عصر مجتمع المعرفة؛ والذي يعد الابتكار والابداع والبحث العلمي أهم ركائزه، عصر تغيرت فيه متطلبات سوق العمل، هذا ما وضع الأنظمة التعليمية لكل دول العالم أما تحديات كبيرة للتكيف مع هذه المتغيرات.

مشكلة الدراسة: تتركز مشكلة هاته الدراسة، وبشكل اساسي على استعراض أهم التحديات الذي تواجه الجامعات في عصر مجتمع المعرفة، وذلك من خلال المحاولة على الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما هي أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر المعرفة؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال بحثنا هذا تحقيق الاهداف الرئيسة التالية: ابراز أهم سمات مجتمع المعرفة، وتحديد أهم مواصفات العمل في عصر المعرفة، ثم تحليل غايات ووظائف الجامعات وأزمة التعليم العالي في الجزائر، وفي الأخير استعراض أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر المعرفة وتقديم بعض الحلول لمواجهة أهم التحديات التي تواجه الجامعات في عصر المعرفة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية الكبيرة التي يحملها التعليم الجامعي ودوره في تكوين وتنمية الكفاءات البشرية التي يحتاجها سوق العمل كما وكيفا وبالمواصفات التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هاته بالأساس على المنهج الوصفي وذلك بهدف تشخيص خصائص مجتمع المعرفة ومواصفات العمل فيه؛ ثم استنباط أهم التحديات التي تواجها الجامعات عموما والجامعات الجزائرية خصوصا.

خطة الدراسة: للإجابة عن التساؤلات المطروحة في دراستنا هاته ولبلوغ أهدافها، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور؛ نتناول في المحور الأول مجتمع المعرفة، ونخصص المحور الثاني لوظائف الجامعة الجزائرية وواقعها، وننتهي بتحديد أهم تحديات الجامعة الجزائرية في عصر المعرفة.

أولا: مجتمع المعرفة

تشهد البشرية منذ بداية الألفية الثالثة حقبة التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة، بفعل الانفجار المعرفي غير المسبوق، بحيث أصبح لا يمر علينا يوم دون أن يحمل معه أنباء عن اكتشافات واختراعات جديدة في شتى المجالات والتخصصات. ففي مجال الإلكترونيات، على سبيل المثال، تتوالى المكتشفات، بحيث أصبح التراكم المعرفي يتزايد بمتوالية هندسية ويتضاعف كل 18 شهرا. وتشير المعطيات إلى أنّ البشرية قد راكمت، في العقدين الأخيرين، من المعارف مقدار ما راكمته طوال آلاف السنين السابقة التي شكلت التاريخ الحضاري للإنسانية[i]. وقبل الحديث عن مجتمع المعرفة لابد من التعرض أولا لمفهوم المعرفة.

مفهوم المعرفة: المعرفة هي العلم بالأشياء ومضامينها وتفسير الظواهر، وهي تشمل كل مناحي الحياة، وقد ميّز Polanyi بين أساسيين من المعرفة؛ هما: المعرفة الضمنية والمعرفة الظاهرية (الصريحة)[ii]. ويتفق مع ذلك أيضا نجم عبود نجم[iii]. وتتعلق المعرفة الضمنية بالمهارات والتي هي في حقيقة الأمر توجد في داخل عقل وقلب كل فرد والتي من غير السهولة نقلها أو تحويلها للآخرين. وقد تكون تلك المعرفة فنية أو إدراكية، أما المعرفة الظاهرية فتتعلق بالمعلومات الموجودة والمخزنة في أرشيف المنظمة، وفى الغالب يمكن للأفراد داخل المنظمة الوصول أليها واستخدامها

ويمكن تقاسمها مع جميع الموظفين. وتشمل المعرفة الظاهرية ما يلي: البيانات، والمعلومات، والقدرات والاتجاهات.

وعموما، يمكن القول إن المعرفة تتكون من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أو مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع، في سياق دلالي وتاريخي محدد، وتوجيه السلوك البشري، فرديا ومؤسسيا، في مجالات النشاط الإنساني كافة، في إنتاج السلع والخدمات، وفي نشاط المجتمع المدني والسياسة وفي الحياة الخاصة.[iv]

2. **مفهوم مجتمع المعرفة:** تعود الجذور الأولى لظهور مفهوم مصطلح "مجتمع المعرفة"[v] (Knowledge society) إلى عالم الاجتماع الأمريكي Daniel Bell حين قدم المصطلح عام 1973 واصفا التحول الاقتصادي من اقتصاد صناعي قائم على الصناعة يركز على إنتاج السلع وتسويقها إلى اقتصاد معرفي قائم على المعرفة يركز على إنتاجها وتطبيقها. وطور Peter Drucker عام 1993، مفهوم مجتمع المعرفة بصورة أوسع واصفا فئة جديدة في المجتمع سماها "عمال المعرفة "مثل: الجراحون، والمحامون، والمحاسبون، والمهندسون، والمعلمون.

يعرف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003) مجتمع المعرفة بأنه: "ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"[vi]. ويعرف أحمد علي الحاج (2014) مجتمع المعرفة بأنه ليس هو المجتمع الذي يملك المعرفة، أو يستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات، وإنما هو الذي يوظفها في مختلف أنشطة المجتمع.[vii] ويعرف العويني (2016) اقتصاد المعرفة " هو الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة ومشاركتها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال توليد أفكار جديدة باستخدام التقنية وتكنولوجيا المعلومات التي تستخدم في الجامعة ومؤسساتها وتوظيف البحث العلمي لغرض بناء مجتمع المعرفة"[viii].

ويستشف من هذه التعاريف أن إقامة مجتمع المعرفة يتطلب تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضا عن هيمنة نمط الإنتاج التقليدي، بمعنى أنه يجب اعتماد المعرفة مبدأ ناظما لجميع مناحي الحياة البشرية. أضف إلى ذلك أن مفهوم مجتمع المعلومات يرتكز على الإنجازات التكنولوجية، بينما يتضمن مفهوم مجتمعات المعرفة أبعادا اجتماعية وأخلاقية وسياسية أكثر اتساعا بكثير، لأنه إذا كانت المعلومات فعلا وسيلة للمعرفة، فليست هي المعرفة[ix]، ومجتمع المعرفة يختلف عن مجتمع المعلومات.

ويتميز مجتمع المعرفة بعدد من المميزات والخصائص منها:

- توافر مستوى عال من التعليم، والاستخدام المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات[x]؛

– الاعتماد المتزايد على الذكاء الصناعي في الإنتاج، وتحول مؤسسات المجتمع الخاصة والحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى هيئات ومنظمات متعلمة؛

– إذا كان (العمل) في المجتمع الصناعي يعتمد على المعرفة المتاحة فإن (المعرفة) في مجتمع المعرفة المستقبلي تعتبر هي (العمل)؛

– أصبحت المعرفة ذات صبغة عالمية، وأصبح اكتسابها أمراً لا مفر منه، وأصبحت الشعوب تتواصل بشكل أفضل، وأصبح، بفضل الإنترنت، وأصبحت الشركات تعمل في بلدان غير موطنها الأصلي، وأصبح ربما من المستحيل أن تغلق الدول حدودها وترفض التعامل مع دول العالم أو حتى أن تنتقي الدول التي ترغب في التعامل معها[xi]؛

ولبناء مجتمع المعرفة في بلد يتطلب مجموعة من الأركان والمبادئ الأساسية، نوجزها في: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها، والنشر الكامل للتعليم الراقي النوعية، مع إيلاء عناية خاصة لطرفي الاتصال التعليمي وللتعليم المستمر مدى الحياة، ثم توطين العلم وبناء القدرة الذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة، وأخيرا تأصيل نموذج معرفي عام[xii].

وعموما، إذا اكتشاف الآلة مسؤولا عن التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، فإن الفضل يعود إلى الثورة العلمية والتكنولوجية في انتقال المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة[xiii]، وبعبارة أخرى فقد رافق هذه التحولات الكبرى تحولا في النمط الاقتصادي لهذه المجتمعات من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي ثم الاقتصاد المبني على المعرفة.

ويتميز النظام الإنتاجي الجديد في عصر الاقتصاد المبني على المعرفة بجملة من الخصائص من أهمها: عالي الجودة يستهدف التميز، كثيف المعرفة (يعتمد على الرأس المال المعرفي)، شديد السرعة والتغير، مرن مصمم لتلبية احتياجات متغيرة، توظيف التكنولوجيا فائقة الصغر، ويعتمد نظام معلوماتي واتصالي فائق السرعة والدقة.[xiv]

ثانيا: الجامعة الجزائرية: المهام –التطور– والأزمة

إن الجامعات هي موطن المعرفة ومجال نموها وهي مصانع الفكر العلمي، وقبل الحديث عن أهم التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في عصر مجتمع المعرفة لابد من التعريج على الوظائف الأساسية للجامعة ثم عن أزمة التعليم في الجزائر.

1.المهام الأساسية للجامعة: بالإضافة إلى المبادئ الكبرى للنظام التربوي الجزائري، تحاول منظومة التعليم العالي الجزائرية أن تحقق الغايات الأساسية الآتية:

- تنمية البحث العلمي والتكنولوجي واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف؛
- رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن؛
- التنمية الاقتصادية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين؛

- الترقية الاجتماعية بضمان تساوي الحظوظ للالتحاق بالأشكال الأكثر تطورا من العلوم والتكنولوجيا لكل من تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة.

ولتحقيق هذه الغايات تضطلع الجامعة الجزائرية بوظيفتين أساسيتين هما: **"وظيفة التكوين"، و"وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي."**[xv]

2. بعض المؤشرات الكمية عن واقع الجامعة الجزائرية: مرت منظومة التعليم العالي في الجزائر بثلاث مراحل أساسية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا[xvi]، وهي:

أ. المرحلة الأولى (1962-1971): انطلق التعليم الجامعي في الجزائر عام 1962 بجامعة واحدة (هي جامعة الجزائر التي إنشاؤها عام 1907) ومدرستين للتعليم العالي، ونظام جامعي موروث عن العهد الاستعماري، وشهدت هذه المرحلة انطلاقة التفكير في الإصلاح الجامعي والتوسع في بناء المؤسسات الجامعية.

ب. المرحلة الثانية (1971- 2004): لتحقيق غايات النظام التعليمي في الجزائر، كان ولابد للجامعة وأن تلعب دورها لاسيما في إعداد الإطارات اللازمة لبعث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق البعد الوطني للنظام التعليمي في أسرع وقت ممكن. من هذا المنطلق جاءت إصلاحات عام 1971 للتعليم العالي. ومن أهم غايات هذا الإصلاح يمكن أن نذكر: إدماج الجامعة الجزائرية في سياق حركة التنمية الشاملة، جزأرة المؤطرين والمكونين، إرساء شبكة جامعية، دمقرطة التعليم وتعريبه، تأكيد التوجه العلمي والتكنولوجي، تكوين الإطارات من حيث الكم والنوعية الضرورية لسد حاجات البلاد...الخ.

جـ. المرحلة الثالثة (2004- إلى يومنا هذا): انطلاقا من عام 2004 شرعت منظومة التعليم العالي في إصلاح جديد يصطلح عليه نظام "ليسانس- ماستر- دكتوراه) وقد تم تعميمه تدريجيا. وتضم الشبكة الجامعية الجزائرية عام 2016: مئة وستة (106) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم خمسون (50) جامعة، ثلاثة عشرة (13) مركزا جامعيا، عشرون (20) مدرسة وطنية عليا وعشرة (10) مدرسة عليا، إحدى عشرة (11) مدارس عليا للأساتذة، وملحقتين (2) جامعيتين.[xvii]

3.أزمة التعليم العالي في الجزائر: ما أكثر الأزمات التي تعاني منها الدول والمجتمعات مثل: أزمة التنمية، أزمة الديموقراطية...الخ، لكن أصعبها "أزمة التعليم" لأنها تعيق حركة التنمية والتقدم الحضاري وتؤثر سلبا على كل المجتمع. ولا بدّ من التأكيد – بداية – أن " أزمة التعليم العالي في الجزائر " ليست " أزمة موارد مالية "؛ وإلا لكانت الوفرة المالية المتاحة في العشر سنوات الأخيرة قضت عليها، وتتجلى مظاهر أزمة التعليم العالي في الجزائر على مستويات عدة، منها، مستوى الرؤية، والمناهج، وطبيعة تكوين الطلبة، وهجرة الكفاءات، والمستوى الداخلي للتعليم نفسه كما قدمها (إبراهيم اسعيدي، 1995):[xviii]

أ. **على مستوى الرؤية:** الحقيقة أننا أمة بدون رؤية، فكيف يكون لدينا تصورا للتعليم؟ إن غياب الرؤية ينعكس في تهميش التعليم، وعدم إدخاله ضمن الأولويات الأولى. فالمسؤولون ينظرون إلى التعليم على أنه استهلاكي، غير إنتاجي، ومازال المسؤولون في الجامعات يُعينون، ولا يُنتخبون، وميزانيات التسيير المادي تابعة، غير مستقلة، وأخذ القرارات، والتسيير التربوي محكوم بآليات فوقية، تخضع لشروط التدبير الإداري الضيق.

ب. **على مستوى المناهج:** مناهجنا غير متكيفة مع محيطنا الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، وهي نظرية، تجريدية أكثر مما هي عملية، تطبيقية.

ت. **على مستوى تكوين الطلبة:** إن الطلبة المتخرجين من الجامعات الجزائرية ضعيفي المستوى، محدودين، سلبيين، همومهم مادية ضيقة، ليس لديهم معاناة فكرية، ولا سياسية، يحملون الشهادات، ولا يحملون الوعي والثقافة، لا يُحاربون الجهل والأمية، فالشهادة بالنسبة للطلبة هي الغاية وليس العلم، فنحدهم يتحولون بالتدريج إلى عبء على الدولة، وينطبق عليهم ما يسميه بعض الباحثين " بمرض الشهادة".

ث. **على مستوى الكفاءات:** إن الكفاءات الحقيقية القليلة المتخرجة من الجامعات الجزائرية، أكثرهم يُهاجر بحثا عن الاستقرار، والجو المناسب للتعبير عن الخبرة، يهربون من الاضطراب الناتج عن غياب المشاركة، والتعددية، والديمقراطية. وإذا كانت هجرة الكفاءات تُعيق التنمية، وتُؤخرها، فإننا لا نهتم، إذ ليس لدينا هم التنمية، فعلا، رغم ادعائنا ذلك.

ج. **على مستوى التعليم نفسه:** مستوانا التعليمي يتدنى، إن لدى المُدرسين أو المتمدرسين، والنظرة السلبية للتعليم الجامعي تتكرس، وأوضاع الأساتذة تتقهقر، ماديا، ومعنويا، ويوما عن يوم تزداد المعاناة من ضغوط الاكتظاظ لأننا نهتم بالجانب الكمي على الجانب النوعي كما رأينا ذلك سابقا، وسرعان ما ينعكس تراكم المتخرجين في ارتفاع مؤشر بطالة المتعلمين.

أضف إلى ذلك سلطوية التسيير الإداري الجامعي، وغياب المرافق الثقافية، والرياضية، واتساع الفجوة بين مخرجات المؤسّسات التعليمية وحاجات سوق العمل لتخلف أساليب التدريس، حيث تقوم على التلقين والحفظ وليس بناء المهارات والقدرات التي يتطلبها سوق العمل.

وأزمة التعليم الجامعي في الجزائر لا تكمن في تزايد الطلبة فوق الطاقة الاستيعابية للجامعات، وإنما تكمن المشكلة في تدني الكفاءة الداخلية والخارجية للجامعات، حيث تقوم الجامعات بتخريج أعداد من الطلبة من ذوي الكفاءات التي لا يحتاج إليها القطاع الخاص، في الوقت الذي تشبعت فيه الوظائف الحكومية من الخريجين، مما يستدعي توسيع قاعدة التعليم فوق التعليم الثانوي لأن احتياجات التنمية لا تنحصر في خريجي الجامعات، وإنما يجب التوازن بين مخرجات التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والمهني.

ولنلخص أزمة التعليم العالي في الجزائر يكفي أن نذكر أنه من خلال تصفحنا لترتيب الجامعات ضمن كل من تصنيف شنغهاي وتصنيف QS لسنتي 2016، لاحظنا بوضوح الغياب التام للجامعات الجزائرية ضمنهما، كما أن الجامعة الجزائرية الأولى (جامعة جيلالي اليابس) الظاهرة في ترتيب (Webometrics Ranking) لنسخة جانفي 2016: تحتل المرتبة 1733 عالميا والمرتبة 21 عربيا والمرتبة 27 إفريقيا، وتليها مباشرة جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين في المرتبة 1879 عالميا والمرتبة 22 عربيا والمرتبة 29 إفريقيا، ثم تأتي في المرتبة الثالثة جامعة قسنطينة 1 في المرتبة 2244 عالميا والمرتبة 38 عربيا والمرتبة 40 إفريقيا[xix]. إن هذه المراتب التي تحتلها الجامعات الجزائرية على الصعيد العالمي تظهر جليا مدى عمق أزمة التعليم العالي في الجزائر، فعلى الرغم من المبالغ المالية الكبرى المرصودة للقطاع فإن النتائج تبقى دون المستوى المطلوب ودون التطلعات المأمولة.

رابعا: أهم التحديات التي تواجه الجامعة الجزائرية في ظل مجتمع المعرفة

تواجه الجامعات في عصر مجتمع المعرفة تحديات كبيرة من عدة اتجاهات، سببها منافسون جدد، وتقنيات حديثة، واتجاهات جديدة، ويتطلع رجال الأعمال إلى العوائد المالية الكبيرة في سوق التعليم، وقد تأتي المنافسة أيضا من شعور أصحاب العمل بعدم قدرة التعليم على تلبية متطلبات سوق العمل التي تتطور بشكل سريع، ومن عدم ملائمة البيئة التعليمية المقيدة بحدود الزمان والمكان لحاجات القوة العاملة التي تسعى للتطور المستمر للحفاظ على قدرتها على مواكبة التغيرات السريعة، وقد يكون من الصعوبة بمكان حصر جميع التحديات التي تواجهها الجامعة عموما والجامعة الجزائرية خصوصا في ظل الانتقال إلى مجتمع المعرفة، ولهذا سنحاول التركيز على أهم التحديات؛ والتي من بينها:

1. **تحدي نقل وتوظيف المعرفة المنتجة:** تتمايز المجتمعات فيما بينها بمقدار تميز نشاطاتها الأساسية، وحينما نطلق وصف المعرفة على مُجتمع، فهذا يعني أن النشاطات المعرفية هي مركز التميز المطلوب في هذا المُجتمع، ويعتمد الفرق بين مُجتمع معرفي في دولة من الدول ومجتمع معرفي في دولة أخرى على مدى تفعيل ومستوى فاعلية النشاطات المعرفية في كل منهما. وإذا نظرنا إلى النشاطات المعرفية بمنظار التعليم العالي، نجد أن كلاً من نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة، ونشاطات التعليم والتدريب ونشر المعرفة، تدخلان في جوهر المهمات الأساسية للجامعات كما سبق التعرض لذلك من قبل.

فبالإضافة للوظيفتين الأساسيتين التقليديتين للجامعة (وظيفة التكوين، و وظيفة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي) السابقتين، يضع التحول إلى مجتمع المعرفة أمام الجامعات تحدي ممارسة وظيفة جديدة يسميها الباحثان (Tim Vorley & Jen Nelles, 2008)[xx] "الجامعة المؤسسة أو الجامعة المقاولة"، فإذا كانت الكهرباء هي محرك الاقتصاد الصناعي فإن البحث العلمي الجامعي

هو محرك الاقتصاد المبني على المعرفة، إن تحدي وظيفة "الجامعة المؤسسة" الذي يطرحه مجتمع المعرفة يعني ضرورة حدوث التكامل المنشود بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية، أو بمعنى آخر أن الجامعة هي مقاولة لإنتاج وتحويل المعرفة التي تحتاجها وتستخدمها المؤسسات الأخرى، لأن تمويل البحث العلمي في الجامعات سيرتبط مستقبلا بما تنتجه هذه الجامعات من معرفة قابلة للاستخدام.

معيار نجاح الجامعات في مجتمع المعرفة يقاس بمقدرتها على تسويق منتجاتها المعرفية لباقي القطاعات. والولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان على سبيل المثال ما كان لها أن يتبوآ هذه المرتبة المتقدمة على صعيد الاقتصاد العالمي بدون تبنيهما الفعلي لهذا التحدي منذ سنوات عديدة لا سيما من خلال تحويل نتائج البحث العلمي التكنولوجي إلى مؤسسات قطاع الصناعة.

فنتائج البحث العلمي التي لا تستخدم – وأقول وأؤكد في وقتها – تعد بالمفهوم الاقتصادي هدرا للموارد لأنها سرعان تتقادم وتتلاشى ميزتها التنافسية في ظل سرعة التطور الذي يميز مجتمع المعرفة، إن البحث العلمي باعتباره وظيفة أساسية في الجامعات في العصر الحالي لا يمكن له أن يبقى معزولا عن متطلبات المجتمع.

2. **تحدي تنمية رأس المال الفكري (المعرفي) للمجتمع:** لقد بات من المتعارف عليه أن لرأس المال الفكري بكل ابعاده دور كبير في منظمات الأعمال في الاقتصاديات الحديثة المبنية على المعرفة لاسيما منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي؛ حيث لا يمكن لأية منظمة في أي قطاع كان وبأي حجم كانت أن تحقق الميزة التنافسية في مجمع المعرفة من. ويعبر عن ذلك Ralph STAYER حين يقول: " في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة القومية وأهم موجودات الشركات، بعد ذلك أصبح رأس المال متمثلا بالنقد والموجودات الثابتة هو أهم مكونات الشركات والمجتمع، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات الشركات "[xxi]. والرأس المال الفكري هو مجموعة من الأفراد الذين يستخدمون عقولهم أكثر من استخدامهم لأيديهم لأنهم يمتلكون خبرات، قيم، ثقافة، قدرة على الابتكار والإبداع من اجل إيجاد حل متخصص أو خلق قيمة...الخ.[xxii]

ويتكون رأس المال الفكري من 3 مركبات أساسية هي: رأس المال البشري؛ رأس المال الهيكلي (أو التنظيمي)؛ رأس المال الزبوني. ويعد رأس المال البشري أهم مركبات الرأس المال الفكري. ويتكون الراس المال البشري من جزأين أساسيين: جزء فطري وجزء مكتسب؛ الجزء الفطري يعبر عن الاستعدادات الجسمية والعقلية الفطرية التي تولد مع الفرد، أما الجزء المكتسب وهو الجزء الأهم في رأس المال البشري فيعبر عن مجمل المعارف والكفاءات والمؤهلات والقدرات الجسمانية والخبرات والتجارب المكتسبة. وتبدأ عملية اكتساب المعارف والمؤهلات والكفاءات والخبرات

والتجارب من ميلاد الفرد إلى وفاته؛ فهي عملية تمتد مدى الحياة، وتتطور عبر مراحلها المختلفة[xxiii]. ويرى الصايل أن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة هو مدى تنافسية رأس المال البشري[xxiv]. والجامعة تعد المسؤول الأول عن إنتاج الراس المال البشري في مجتمع المعرفة، وعلى عاتقها يقع تحدي تكوينه وتنميته بالكم والكيف المطلوبين.

3.تحدى مواجهة الفجوة التكنولوجية (الرقمية): تعد الثورة العلمية والتكنولوجية من أهم سمات مجتمع المعرفة كما سبق الإشارة له من قبل، وتعود أهميتها إلى التأثير العميق الشامل الذي تحدثه في كافة جوانب الحياة وإلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ولقد نجم عن هذا الانفجار المعرفي والتكنولوجي العديد من التغيرات في كافة المجالات إذ زادت حدة التغير الاجتماعي وبخاصة في القيم والمؤسسات، وزادت الحاجة إلى أنماط جديدة من المهن، وتحول نموذج الإنتاج من تقليدي إلى نموذج قائم على المعرفة.

وقد ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات في مجتمعات ما بعد الصناعة إلى وجود فراغ أو فجوة بين الذين يملكون المعلومات ويستخدمونها ويستفيدون منها وبين الذين لا يملكون تلك المعلومات، ولا يستطيعون استخدامها أو يستفيدون منها، وستزداد هذه الفجوة ما لم تواجه كلما زاد هذا الكم الهائل من وسائل المعلومات والاتصال.

ولن تستطيع الدول النامية عموما بما فيها الجزائر، أن تسد هوة الفجوة التكنولوجية وتأخذ بزمام التقدم العلمي والتكنولوجي مالم يكن لها نظام تعليم جامعي قادر على إعداد قوى بشرية قادرة على التعامل مع التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث لا مكان في الوقت الحالي لتعليم جامعي منعزل عن المجتمع وما يلحق به من تغيرات.

4. تحدى تكوين وتنمية الكفاءات الضرورية لمجتمع المعرفة: إن الكفاءة بحسب تعريف (REY B., CARETTE B., DEFRANCE A. et al. (2003) [xxv]هي المقدرة على القيام بمهمة (وظيفة) بفعالية. ويتوقع من التعليم الجامعي أن يضطلع بدور تكوين وتنمية كفاءات المتكونين الضرورية لمواكبة التغيرات ومواجهة التحديات التي يفرضها مجتمع المعرفة.

إن الصراع الدولي في الألفية الثالثة هو صراع على المعرفة، لأن المعرفة ستشكل اقتصادا جديدا معتمدا على نظم الإنتاج والتسويق والتمويل والكفاءات البشرية التي ستكون دائمة التطور والارتقاء. مما لا شك فيه أن ما يتطلبه سوق العمل من الموارد البشرية في عصر مجتمع المعرفة يختلف اختلافا كبيرا عما كان يتطلبه في عصر المجتمع الصناعي أو في عصر المجتمع الزراعي يلخصها (عصام أحمد فريحات، 2007) [xxvi] في المواصفات الآتية:

1. القدرة على التقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام؛
2. القدرة على التكيف والتعلم بسرعة، وامتلاك المهارات اللازمة لذلك؛
3. إتقان التعامل مع تقنية المعلومات وتطبيقاتها في مجال العمل؛

4. القدرة على التعاون والعمل ضمن فريق، وإتقان مهارات الاتصال اللفظية والكتابية؛
5. إتقان أكثر من لغة حتى يمكن العمل في بيئة عمل عالمية؛
6. إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية؛
7. القدرة على تحديد الحاجات والرغبات الفريدة الخاصة بالمستهلكين الأفراد أو المؤسسات والهيئات، فلم تعد المنتجات ذات المواصفات المعيارية الموحدة تناسب الجميع...الخ.

ومن أهم الكفاءات الواجب التركيز على تكوينها وتنميتها في مجتمع المعرفة، نذكر[xxvii]:

- تنمية القدرة على التعلم واكتساب المعرفة وتوظيفها؛
- تنمية القدرة على البحث والاكتشاف والابتكار والإبداع؛
- تنمية مهارات تفكير عليا تشمل: القدرة على معالجة مشكلات غير تقليدية يصعب حتى تحديدها بسهولة مما يتطلب منهم استخدام طرق تفكير غير مألوفة، توظيف درجات عليا من تفكير الخبراء والتواصل المعقد عن إنجاز المهام بما يشمل التواصل، التفاوض، والجدل، والوصول إلى حلول وسط، والصلح؛
- تنمية قدرة الفرد على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بصورة مكثفة، والقدرة على التعامل مع كم كبير من المعارف والمعلومات، والتنقل بين العالمين الفيزيائي والرقمي وما بينهما عند إنجاز المهام؛
- تنمية مهارات الإيجابية في العمل بما يشمل: القيام بدور فعال في العمل يتعدى إتباع تعليمات محددة سلفاً، السيطرة الدقيقة على الموقف من خلال إنجاز المهام، توظيف الإبداع، والالتزام بالحرية المسئولة، القدرة على العمل في فريق؛
- اكتساب وتنمية مهارات التعامل مع التغيير وتشمل: اكتساب مهارة التعلم مدى الحياة، الاستعداد للتغير نتيجة لقيامهم بمهامهم، العمل في بيئة عمل ديناميكية تتصف بالتغير مما يتطلب منهم المرونة والاستعداد لتغيير المهنة إذا اقتضت الضرورة لذلك؛
- تمكين الفرد من تحمل مسؤولياته؛ وتنمية قدرة تخطي حواجز الزمان والمكان...الخ.

ومن الوظائف الحضارية الهامة التي تلعب دورا هاما في مجتمع المعرفة نجد السكرتارية ومندوبو المبيعات والتسويق، وكذلك أعمال الاستشارات وصناعتها...الخ. أضف إلى ذلك مهن الأعمال المعلوماتية، مثل: البرمجة وتحليل النظم وإدخال النصوص وبيع الحواسيب والبرمجيات والصيانة والدعم الفني والتصميم الهندسي الحاسوبي ...الخ.

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الجامعة الجزائرية في ظل عصر المعرفة يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: تحدي تطوير المناهج والطرائق؛ وتحدي تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي؛ وتحدي تطوير القيادة الإدارية الجامعية...الخ.

الخاتمة

إن المعرفة هي معيار الرقي الإنساني في الطور الحالي من تقدم البشرية، وهي حالة إنسانية أرقى من مجرد الحصول على المعلومات، والجامعة مركزها ومخبرها ومصنعها، ولا يمكننا أن نحصر مهام التعليم العالي في مجرد نقل المعارف من جيلٍ إلى جيلٍ على الرغم من أهمية هذا الدور، إلا أن الوظائف الرئيسة للنظام التعليمي تعد أكثر اتساعاً وعمقاً، فالجامعة في عصر مجتمع المعرفة تبحث عن المعرفة وتنتجها وتنقلها وتوظفها. ومن أجل كل هذا ذاك فهي مطالبة بتكوين وتنمية الكفاءات التي يتطلبها مجتمع المعرفة، مجتمع تغيرت فيه مواصفات العمل وتطورت كثيرا، مجتمع يفرض تحديات كثيرة على الجامعات من اهمها: تحدي **نقل وتوظيف المعرفة المنتجة، تحدي تنمية رأس المال الفكري (المعرفي) للمجتمع، تحدى مواجهة الفجوة التكنولوجية، تحدى تكوين وتنمية الكفاءات الضرورية لمجتمع المعرفة**...الخ.

ولمواجهة هذه التحديات لابد أن تصبح غايات التعليم عموما والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، تتمحور حول: **تعلّم لتعرف؛ تعلّم لتعمل؛ تعلّم لكي تتعايش؛ وتعلّم لتكون**. ونقطة البدء في ذلك تنطلق من إعداد الإطارات القادرة على إنجاز هذا التحول الكبير، الذي يتطلب خلق بنية تعليمية يبنى الطالب من خلالها خبراته التعليمية عن طريق تعليمه كيفية استخدام جميع مصادر المعرفة، وجميع وسائل التكنولوجيا المساعدة؛ لذا يجب تجهيز المدارس والجامعات بالوسائط المتعددة، ومعامل العلوم المتطورة، وقاعة استقبال بث القنوات التعليمية ومن ثم تدريب أعضاء هيئة التدريس عليها، لنتمكن من إحداث النقلة النوعية في تعليمنا الجامعي، ونصل إلى تطبيق الأنماط الجديدة من التعليم: التعليم الالكتروني، والتعليم الافتراضي، والتعليم عن بعد، والتعليم الذكي...الخ.

قائمة المراجع والهوامش

[i] عبد الله تركماني، "تحديات مجتمع المعرفة"، **صحيفة " المستقبل " اللبنانية – 2007/11/14.**

[ii] عصام نور الدين، 2010، إدارة المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص . 12-15.

[iii] نجم عبود نجم، 2008، إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص. 25-26.

[iv] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص. 36 (http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/pdf/report2003.pdf) تم الاطلاع عليه يوم 2015/11/20)

[v] عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي، **الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة**، ص. 2. (http://portal.unesco.org/education/en/files/.../Haidar.ppt) تم الاطلاع عليه يوم 2015/11/15.

[vi] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، مرجع سبق ذكره، ص. 39.

[vii] أحمد علي الحاج محمد، 2014، اقتصاد المعرفة واتجاهات تطويره، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، ص. 1

[viii] العويني أريج، 2016، استراتيجية مقترحة لتحول الجامعات الفلسطينية نحو الجامعة الذكية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة ، غزة ، الجامعة الإسلامية : ص ص 1- 226.

[ix] اليونسكو، 2005، " من مجتمعات المعلومات إلى مجتمعات المعرفة"، اليونسكو، ص ص. 19-21. (http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001418/141843a.pdf) تم الاطلاع عليه يوم 2016/01/02.

[x] صلاح زين الدين، 2008، تكنولوجيا المعلومات والتنمية: الطريق إلى مجتمع المعرفة ومواجهة الفجة التكنولوجية في مصر، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ص ص، 33-35.

[xi] عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 10.

[xii] - عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، 2007، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ص. 40-41.

[xiii] جمال داود سلمان، 2009، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 5.

[xiv] عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص. 163.

[xv] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 03/273 المؤرخ في23 أوت 2003 المحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها الصادر في الجريدة الرسمية رقم 54 ليوم 24 أوت 2003 الموافق ليوم 25 جمادى الثانية 1424 هـ.

[xvi] محمد دهان، 2011، الاستثمار التعليمي في الرأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص ص. 132-134.

[xvii] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (https://www.mesrs.dz/universites)، تم الاطلاع عليه يوم 2016/11/28.

[xviii] انظر: أزمة التعليم من خلال كتاب: مشكل التعليم بالمغرب ومبادئ في الإصلاح. (http://www.anfasse.org/2010-12-30-16-04-13/2010-12-05-17-19-19/3769-2010-08-14-01-28-35) تم الاطلاع عليه يوم 2015/12/18.

[xix] Ranking Web of Universities, January2016 (http://www.webometrics.info/en/), Consulté le 15/03/2016.

[xx]Tim Vorley & Jen Nelles, 2008, " (RE)CONCEPTUALISER L'UNIVERSITÉ : LE DÉVELOPPEMENT INSTITUTIONNEL DANS LE CADRE ET AU-DELÀ DE LA « TROISIÈME MISSION »", Article in Revue Politiques et gestion de l'enseignement supérieur n° 20, 2008/3, pp. 145 -165.

[xxi] المفرجي، عادل حرحوش، و آخرون. (2008). *رأس المال الفكري: طرق قياسه واساليب المحافظة عليه* (الإصدار الطبعة الثانية). القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[xxii] سعد علي العنزي، و أحمد علي صالح. (2009). *إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص ص. 166- 170.

[xxiii] محمد دهان، مرجع سبق ذكره، ص. 24.

[xxiv] صايل، علي نبع (2016) ، تأثير رأس المال الفكري في اقتصاد المعرفة: دراسة تطبيقية في محافظة الأنبار مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية – العراق.مج8.ع15: ص 73-47.

[xxv] REY B., CARETTE B., DEFRANCE A. et al. (2003), Les compétences à l'école : apprentissage et évaluation, Bruxelles : De Boeck, p. 14.

[xxvi] عصام أحمد فريحات، 2007، "إعداد القوى العاملة لمجتمع المعلومات"، مجلة المعلوماتية، وكالة التطوير والتخطيط بوزارة التربية والتعليم السعودية، العدد التاسع عشر، سبتمبر 2007. (http://informatics.gov.sa/details.php?id=203) تم الاطلاع عليه يوم 2015/09/27.

[xxvii] انظر: عبد الرحمن الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 199-200.

- عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص. 16- 17.